سياسة سعر الصرف في الجزائر

دردوري لحسن –أستاذ محاضر "أ"–
جامعة بسكرة

لقليطي لخضر –أستاذ محاضر "أ"–
جامعة المسيلة

الملخص:

يحتل سعر الصرف حيزًا كبيرًا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، فهو يحدد قوة العملة وأهميتها الدولية من خلال كونها تتمتع بالاستقرار النسبي وتحتل مكانة كبيرة في التجارة الدولية وتحظى بالقبول الدولي عند تسوية المعاملات الخارجية بها، ويعد هذا المقياس من المتضمنات الرئيسية لسياسة الاقتصاد الكلي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وبما أن معظم الاقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجي فان هذا تطلب إنشاء إطار يتم فيه تحديد سعر الصرف من خلال التبادل بين وحدات النقد المحلي ووحدات النقد الأجنبي وبذلك ظهر مفهوم سوق الصرف الأجنبي الذي يتحدد فيه سعر العملة بوصفها سلعة تباع وتشترى حسب قانون العرض والطلب، فبوجود هذه السوق أصبح سعر الصرف يتعرض للعديد من التقلبات الناتجة مبدئيا عن مرونة نظام الصرف.

تمهيد:

عرفت سياسة سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى اليوم وذلك انطلاقا من تطبيق نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من1973، وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987 ، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك وإتباع نظام الصرف العائم المدار، وقد جرت كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية، وسنحاول توضيح ما سبق بشيء من التفصيل من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: تطور نظام الصرف للفترة 1962 -1986

المحور الثاني: سياسة سعر صرف الدينار من 1989- 2000

المحور الثالث: سياسة سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000- 2015).

المحور الرابع: احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

المحور الأول: تطور نظام الصرف للفترة 1962 -1986

كان سعر الصرف في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مرتبطا بمنطقة الفرنك الفرنسي، حيث كان قابلا للتحويل داخل هذه المنطقة، وكان النظام الاقتصادي متدهورا نظرا لقلة الكفاءات المسيرة والمنتجة(1)، وتميز نظام الصرف بالثبات لمدة طويلة تجاوزت العشريتين (1962- 1986) وكان يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية آنذاك، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أية علاقة – كما كان من المفروض أن يكون – بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل عن الواقع الاقتصادي فنتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة المتمثلة في العملة الصعبة، أضف إلى ذلك فإن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين : الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا والثانية تحدد في السوق الموازية (السوق السوداء)(2). وفيما يلي تفصيل ذلك في مرحلتين أساسيتين:

أولا: المرحلة الأولى: نظام الربط بعملة واحدة 1962-1973: شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام صرف الدينار يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1- بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال انتمت الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي .

2- قامت السلطات النقدية سنة 1963 بإنشاء ما يسمى " الرقابة على الصرف "على جميع العمليات مع بقية العالم، وهذا الإجراء جاء للحد من مخاطر هروب رؤوس الأموال، وكان هذا التغيير مصحوبا بعدة إجراءات غرضها مراقبة التجارة الخارجية و الحد من الواردات.

3- تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية" الدينار الجزائري "يوم 10 أفريل 1964 والتي ثبتت قيمتها آنذاك بـ 180ملغ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض" الدينار الجزائري "عملة" الفرنك الفرنسي الجديد "بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي.

4- في سنة 1968 تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، وشرعت الجزائر خلال هذه الفترة في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي(1967-1969) الذي يعتبر أول مخطط تنموي بعد الاستقلال وضع الجزائر في طريق تطوير الإنتاج وقد تطلب هذا المخطط استقرار سعر الصرف، لذا لم تقم الجزائر بإتباع الفرنك الفرنسي في التخفيض, واستمرت العلاقة الثابتة بين الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري.

5- نتج عن انخفاض الفرنك الفرنسي إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970 -1973) الذي ركز على هي تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتطوير المناطق الريفية(3).

ثانيا: المرحلة الثانية الربط بسلة عملات 1974-1989: مع انهيار نظام" بروتن وودز" سنة 1971 وإلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي من جهة، وأمام الأزمة التي أصبح يتخبط فيها الفرنك الفرنسي أواخر سنوات 1960 وبداية سنوات 1970 من جهة أخرى، قامت الجزائر بـ:

1- تثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين ابتداء من جانفي 1974 ، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك(4)

2- تسيير العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية فأصبحت هي المكلفة بإصدار و عوضت البنك المركزي الذي كان مجرد جهاز تنفيذي لسياسة أكثر مما يكون مركز لإصدار و تسيير العملة(5)

3- صدور قانون 86-12 بتاريخ 1986/08/19 المتعلق بالبنوك والقروض الذي عمل على رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي، وأعطى دورًا كبيرًا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في تنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية .

4- قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986 ومارس 1987 بتعديل طفيف في حساب معدل صرف الدينار الجزائري هذا التعديل كان تمهيدًا لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف التي شرع في العمل به انطلاقًا من مارس 1987 (6).

المحور الثاني: سياسة سعر صرف الدينار من 1989- 2000

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال

إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة و بعد ذلك أصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج (7).

أولا: تطور نظام الصرف الجزائري بين 1986-1994

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري للمعاملات بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، أما في ما يخص نظام الصرف فقد حدثت فيه عدة تغييرات أهمها(8):

3- وفي سنة 1989 قامت الجزائر بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية، استنادا إلى شروط صندوق النقد الدولي الذي تم اللجوء إليه عقب أزمة 1986، حيث تم عقد أول اتفاق استعداد ائتماني مع الصندوق في ماي 1989، لتليه عدة اتفاقات أخرى، وقد عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية متشددة في تلك الفترة هذا ما أدى إلى تحسن في الموازنة العامة، لكن التدهور في احتياطي العملة الصعبة قد استمر، واستمر معه التخفيض في قيمة العملة حيث أصبح الدولار الواحد يعادل21.8 دج سنة 1992 ؛

4- في سنة 1993 حدث استقرار نسبي في قيمة الدينار الجزائري إلى غاية إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي تمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي سنة 1994 الذي تضمن إصلاحات هيكلية واقتضى تخفيضًا لسعر صرف الدينار حيث انتقل من 23.4 دج مقابل الدولار الواحد سنة 1993 إلى 34.1 دج سنة 1994 بقرار من مجلس النقد والقرض تحت وصاية صندوق النقد الدولي(9).

ثانيا: تطور نظام الصرف من 1994-2000

وابتداء من أكتوبر1994 اتبعت سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر، حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناءا على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة، وأيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية، وخلال فترة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزءا كبيرا من قيمته بحيث انتقل من24.1 دج لكل دولار أمريكي في سنة 1993 إلى 60.6 دج لكل دولار في سنة 1998(10)، وتعلق ثبات استقرار الدينار بعاملين هما(11):

1- وجود مخزون أو احتياطي صرف بكمية كافية: يسمح مستوى احتياطي الصرف بحماية سعر الصرف، فقوة وثبات سعر الدينار مرهونة بمستوى احتياطي الصرف لدى بنك الجزائر كذلك فان الصدمات البترولية لسنتي 1998 و1999 أدت إلى نقص مستوى احتياطي الصرف من 8 مليار دولار سنة 1997 إلى 6.8 مليار سنة 1998 و 4.6 مليار سنة 1999 ، مما شكل ضغوط واجهت سعر الصرف وأدت إلى انخفض الدينار بـ 35% بالنسبة للدولار بين أكتوبر 1998 و أكتوبر2000.

2- سياسة نقدية مناسبة: إن إتباع سياسة نقدية مناسبة في إطار التبادل التجاري للعملة الوطنية يشكل شرط هام لاستقرار سعر الصرف، لأن أي انزلاق تضخمي بسبب سوء تسيير العملة يؤدي إلى

انخفاض العملة الوطنية، وتبعا للصدمة البترولية لسنة 1998 والتي بقيت حتى السداسي الأول لسنة 1999تدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي لدينار الجزائري كما أن ارتفاع احتياطي الصرف تبعا لارتفاع أسعار البترول في السداسي الثاني لسنة 1999 كان له الأثر الفوري لحالة توازن سوق الصرف.

وتميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر برنامج التعديل الهيكلي(1995– 1998) تحت وصاية صندوق النقد الدولي وتم تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف الدينار في حدود 1 دولار= 56 دج، وتلخصت أهم أهداف هذا البرنامج في إحداث نمو اقتصادي والوصول إلى الاستقرار المالي مع تطهير ميزان المدفوعات ومواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية(12).

ثالثا: قانون النقد والقرض و أهم تعديلات التي أدخلت عليه: بالرغم من الإصلاح الذي عرفه النظام المصرفي في نهاية الثمانينات اتضح أنه لا يكفي للانخراط في عجلة اقتصاد السوق، مما استدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض، ويمكن إبراز أهم ما جاء به هذا القانون في ما يلي:

1– مبادئ قانون النقد والقرض : أدخل هذا القانون تعديلات على مستوى القطاع المصرفي، سواء تعلق الأمر بهيكل البنوك أو الهيكل الداخلي لبنك الجزائر وأعطى استقلالية نسبية لبنك الجزائر تضمن هذا القانون المبادئ التالية[2]:

أ– توحيد السلطة النقدية: حيث نص قانون النقد والقرض على وحدانية السلطة التي يجسدها مجلس النقد والقرض الذي يعتبر مجلس إدارة بنك الجزائر والذي يصدر تعليمات تنظيم النشاط النقدي والمالي والبنكي ويقوم باتخاذ القرار بكل حرية داخل الدائرة النقدية وفق مبادئ الاستقلالية، ويمثل المجلس أعلى هيئة نقدية في البلاد يخول لها القانون القيام بعمليات الإصدار النقدي، ومراقبة الائتمان وتوزيع، تنظيم وتحديد الشروط البنكية وتسيير السياسة النقدية وأقلمتها مع مختلف المتغيرات، بما يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية العامة.

ب– عزل القرار بين الدائرة الحقيقية و الدائرة النقدية: ويحقق هذا المبدأ مجموعة من الأهداف أهمها :

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسئول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.
- إنشاء وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

جـ- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية: ويحدث ذلك من خلال:

- وضع حد نهائي لتمويل الدين العمومي الداخلي عن طريق تسبيقات بنك الجزائر
- في هذا الصدد يجب على الخزينة أن تسدد ديونها الناتجة عن سنوات التخطيط المركزي تجاه بنك الجزائر في شكل أقساط لمدة 15 سنة
- أما الإستراتيجية المستقبلية فتمثلت في عدم ترك المجال لتراكم دين الخزينة، حيث تم تحديد تسبيقات بنك الجزائر لها بـ 10 % كحد أقصى للوفاء بها مع ضرورة تسديدها قبل نهاية كل سنة مالية.
- حدد هذا القانون أيضا المبالغ العامة التي يمكن لبنك الجزائر الاحتفاظ بها بنسبة 20 % كحد أقصى من الإيرادات العامة لسنة المالية السابقة.

د- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض : ويسمح هذا المبدأ باستعادة البنوك لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح الائتمان، كما يصبح توزيع القرض في ظل هذا المبدأ لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

2-**أهم وظائف بنك الجزائر في مجال الصرف:** أصبح بنك الجزائر على حسب قانون النقد والقرض يقوم بعدة مهام بهدف تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها منها(13).

- إدارة الأرصدة النقدية بالعملة الصعبة (التدخل في سوق الصرف) .
- شراء وبيع سندات الدفع بالعملة الصعبة وإعادة خصمها.
- فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون الجزائري للقيام بالتصدير.
- مراقبة الصرف وحركات رؤوس الأموال ، تنفيذ عمليات الرهن.....الخ .

3- أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض: ومن أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض يمكن ذكر(14):

أ- **تعديلات سنة 2001 (الأمر 01/01):** إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد و القرض إلى جهازين هما :

- ✓ الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون .
- ✓ الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر

ب- تعديلات سنة 2003 (الأمر 11/03) : لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، وقد جاء هذا التعديل مدعما لأهم الأفكار

والمبادئ التي تجسدت في القانون 10/90، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01، حيث حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح:

- ✓ استقلالية للبنك المركزي في رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة
- ✓ منح للحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية .

المحور الثالث: سياسة سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000– 2015).

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و 2015 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية، وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة.

أولا: الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة(2000–2015): شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية ، وفي هذا السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر صرف الدينار يجب معرفة، تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي أنجزتها.

1- الديون الخارجية والداخلية للجزائر: إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية و الخاصة (الدين التجاري) بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، و بذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية (نادي باريس) من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.6 مليار دولار في 2005 ثم إلى 0.5 مليار دولار في 2010 و 374.5 مليون دولار نهاية 2013، و يتعلق الأمر بجهد مالي استثنائي حيث رافقه تسديد جزء هام من الدين التجاري (نادي لندن) المستحق لدى دول شريكة، لكن في نفس الوقت كان لابد أيضا من التحكم في الميول إلى المديونية الداخلية جراء تمويل مشاريع التنمية المحلية و الضغط المترتب عن زيادة أجور الموظفين في سياق ساده ضغط على مستوى الاقتصاد الكلي نجم عن عمليات هائلة لسحب الأموال من الخزينة، و هكذا سمح بالتسيير المالي الرشيد الذي تبنته الجزائر بالتحكم في هذه المديونية العمومية الداخلية التي انخفضت لتصل 14.7 مليار دولار فقط في 2013 (15).

2- البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة(2000–2015): تعتبر هذه البرامج من أهم التغيرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد وقد تجسدت في:

أ- **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** عبر هذا البرنامج عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري (16)

ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009): في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي وتضمن محورين رئيسين الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري للحفاظ على استقرار كتلة الأجور ولقد أعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له والذي أدى إلى نمو حجم الاستثمار العمومي بنسب مرتفعة بلغت في متوسطها 23%(17).

جـ- برنامج توطيد النمو(2010-2014) : ويتضمن هذا البرنامج أهداف تتلخص ثلاث محاور رئيسية هي(18):

- ✓ تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية.
- ✓ دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية.
- ✓ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

3-تقييم البرامج التي طبقتها الجزائر خلال الفترة(2000-2015): خلال فترة 15 سنة الماضية تمكنت الجزائر مستندة إلى ثلاثة برامج خماسية و تطور إيجابي لسوق النفط الدولية من تعزيز أسس تنميتها المستقبلية بفضل سياسة ركزت على تأسيس مرافق تحتية اقتصادية و اجتماعية، وتبين الأرقام المتوفرة أن الجزائر أنجزت خلال السنوات الماضية من السكنات بمختلف الصيغ أكثر مما أنجزته خلال كامل الفترة السابقة، وتوج سجل قطاع الأشغال العمومية بدوره بأكبر الخطوات من خلال الطريق السيار شرق-غرب مع 1.132 كلم منجزة لتبلغ شبكة الطرقات الوطنية سنة 2013 مجموع 117.500 كلم أي بزيادة 13.000 كلم مقارنة بسنة 2000. في قطاعات أخرى لا تقل أهمية سجلت البيانات و الأرقام زيادات بلغت ضعفيها أو ثلاثة أضعافها بين مرحلة و أخرى و تشمل هذه الأرقام شبكة السكك الحديدية (من 1.769 كلم سنة 2000 إلى 4.286 سنة 2013) و ربط الأسر بنظام الإنارة (7.9 مليون مقابل 3.7 مليون) و معاهد التكوين المهني (101 مقابل 54) و العيادات متعددة الخدمات (1.616 مقابل 497) و المركبات الرياضية الجوارية (561 مقابل 43) و دور الثقافة (46 مقابل 22) ، وفي الوقت ذاته راحت احتياطات الصرف تزداد سنة بعد سنة لتبلغ 194 مليار دولار في نهاية 2013 (+1.530 % مقارنة بسنة 2000) كل هذه الأمثلة تدل على انطلاقة مثالية على الأقل على المستوى الكمي حققتها قطاعات ترتبط نشاطاتها بالحاجيات الأساسية للسكان(19).

ثانيا: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000- 2015)

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية(سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البينية للصرف فإن بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا لميكانيزمات السوق وعليه، فإن القيمة الخارجية للدينار تتمّثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البينية للصرف أين يتدخل تسعة عشر مصرفا في الساحة إلى جانب بنك الجزائر(19).

ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000- 2015 يمكن عرض الجدول التالي:

الجدول (01-): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000- 2015)

(سعر صرف متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82
سعر صرف الدينار مقابل الأورو	69.43	69.2	75.34	87.47	89.64	91.30	91.24	94.99
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	71.18	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	93,24
سعر صرف الدينار مقابل الأورو	95.86	101.29	99.19	102.61	102.16	105.43	106.30	105

المصدر: النشرات الثلاثية لبنك الجزائر:

النشرة رقم01: سبتمبر 2007، "http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf"، ص 15.

النشرة رقم 13: ماي 2011، "http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf"، ص20.

النشرة رقم 30 :جوان 2015،"http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport15.pdf"، ص 20.

تاريخ التصفح: 2016/04/12، الساعة 13:30 مساءا.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1- في الفترة الممتدة من 2000-2002 استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل الأورو، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر2001 (انهيار برجيّ التجارة العالميين)، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.31 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت من69.43 دج سنة 2000 إلى 75.34 دج سنة 2002.

2- في الفترة الممتدة من 2003-2004 شهدت أسعار البترول تحسنا كبير، فانتقلت من54.6 دولار للبرميل سنة 2003 الى67.3 دولار للبرميل سنة 2004، هذا أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية (20). وبتالي ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 دج سنة 2003 إلى 72.06 دج سنة 2004.

3- استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 بسبب ارتفاع الصادرات البترولية، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت لتصل إلى 94.99 دج سنة 2007 مقابل 91.3 دج سنة 2005.

4- في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل 40 دولار للبرميل بحلول سنة 2009(21)وكباقي عملات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 إلى 74.4 دج سنة 2010.

5- أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و2010 على التوالي(22). للحفاظ على ثبات أسعار صادراتها وارداتها.

6- وفي الفترة 2010-2015 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو.

وفي الأخير يمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفتها الجزائر منذ الثمانينات، وكانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها في ما يلي(23):

1- سماح السلطات النقدية تراجع تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار مابين 1986 و 1988 بمعدل 31%مقابل سلة الربط، تلاه تراجع آخر مابين عامي 1989 و1991 .

2- التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد.

3- التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديدة (التعويم المدار) منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.

4- النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 58.33 مليار دولار عام 2014 وهذا ما يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، و ذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه

المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.

5- استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط مثلما حصل مؤخرا.

مما سبق يمكن استنتاج أن سعر صرف الدينار رغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنها لا تعد العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تأثر في سعر صرف الدينار مثل الأزمة المالية ، أزمة الأورو وأيضا توجد هناك عدة عوامل داخلية تساهم في تغير قيمة الدينار مثل ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.

المحور الرابع: احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

إن الزيادة المستمرة في مستوى احتياطات الصرف قد طرح النقاش والجدل حول الدور الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد الجزائري، ويمكن القول أن احتياطي الصرف الأجنبي ما هو إلا مجموع التراكمات السنوية لأرصدة ميزان المدفوعات، وتعتبر فوائض الحساب الجاري المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياطات وبالأخص فائض الميزان التجاري، وذلك من خلال صادرات قطاع المحروقات.(24)

أولا: مكونات احتياطي الصرف في الجزائر: تمثل الاحتياطيات للجزائر جهاز أمان يمكنها اللجوء إليه لسد العجز الحادث في ميزان مدفوعاتها سواء كانت هذه الاحتياطيات ذهبا أو عملات أجنبية، وهذا لكي لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها أو الاقتراض بتكلفة باهظة وتتكون احتياطات الجزائر من(25):

1- الذهب : انخفضت قيمة الذهب من احتياطيات الجزائر منذ مدة طويلة قابلها سيطرة الدولار الأمريكي والعملات الأخرى، حيث بلغت احتياطيات الذهب في الجزائر سنة 2006 قيمة 1133825135.72 مليار دينار مقابل احتياطيات من العملات الأجنبية التي قدرت بقيمة 3789202274666.21 مليار دينار لنفس السنة، ويرجع الانخفاض في استخدام الذهب كوحدة احتياطية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة إلغاء دور الذهب في مركز النظام النقدي وسيطرة مكانة الدولار الأمريكي.

2- العملات الأجنبية : منذ بداية تكوين الاحتياطيات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياطيات، حيث وصلت نسبة احتياطي الدولار 48 % سنة 2000 ونسبة 45 % سنة 2001 وما أكسب الدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلالها كأساسي احتياطي هي مرونة تمويل العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية لأن تمويله يكون أكثر سهولة من تمويل العجز لدى الدول الأخرى على أساس أسعار الصرف السائدة، ومنذ بداية 2002 ظهر الأورو كعملة منافسة للدولار إذ سجلت الجزائر نسبة احتياطياتها من الدولار 42 % والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة بنسبة 6.2 % عن سنة 2001 ، وبلغ احتياطي الجزائر من الأورو 30 % من إجمالي الاحتياطيات

ومثلت باقي العملات الأخرى نسبة 28 % وقدرت نسبة الين الياباني منها 12 %، ويتم تحديد الأصول الاحتياطية في الجزائر بالطلب حيث يعمل بنك الجزائر على تحديد حجم الاحتياطيات التي يمكنه تكوينها وبعدها يقرر العملات التي يشكل منها هذه
الاحتياطيات.

ثانيا: تحليل سلوك سعر صرف الدينار الجزائري من خلال عناصر الميزان التجاري

إن الميزان التجاري يتكون من عنصرين مهمين هما الصادرات والواردات وعادة ما تكون هناك أثار تبادلية بين هذين العنصرين وسياسة سعر صرف الدينار الجزائري، فمن جهة تعتبر الصادرات السبب الرئيسي للتخفيض سعر صرف الدينار، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه الصادرات بسبب أن أسعارها تنافسية، ومن جهة أخرى تظهر الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تمويل احتياجاتها من السلع الأساسية، وبتالي فان تغير سعر صرف الدينار بالنسبة لعملة الشريك التجاري سيسبب اختلال في حجم الواردات والصادرات على حد سواء(26). والجدول التالي يبرز التأثيرات المتبادلة بين كل من مكونات الميزان التجاري وسعر صرف الدينار:

الجدول (02–): تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000–2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	واردات	الرصيد
2000	21.06	0.59	9.35–	12.858
2001	18.53	056	9.48–	9.192
2002	18.11	0.61	12.01–	6.816
2003	23.99	0.47	13.32–	11.078
2004	31.55	0.66	17.95–	13.775
2005	45.59	0.74	19.86–	25.644
2006	53.61	1.13	20.68–	33.157
2007	59.61	0.98	26.35–	32.532
2008	77,19	1,40	–38,07	40,52
2009	44,41	0,77	–37,40	7,78
2010	56,12	0.97	38,89–	18.20
2011	71.66	1.23	–46,93	25.26
2012	70.58	1.15	–51,57	20.17
2013	63.66	1.05	–54,99	9.73
2014	58.36	1.63	–59.67	0.32

المصدر: النشرات الثلاثية لبنك الجزائر:

النشرة رقم01: سبتمبر 2007، "http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf"

النشرة رقم 13: ماي 2011، "http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf"

النشرة رقم 30 :جوان 2015،"http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport15.pdf"

تاريخ التصفح:2016/04/10، الساعة 13:30 مساءا ،ص 16.

من خلال الجدول السابق يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

1- سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا طوال فترة 2000-2008 حيث حقق 12.858 مليار دولار لسنة 2000 ليصل هذا الفائض أعلى قيمة له سنة 2008 وقدرت بـ40.52 مليار دولار.

2- في سنة 2002 انخفض الفائض نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام، وتقلص الطلب على المنتجات البترولية مثل وقود النفاثات والديزل(27).

3- في سنة 2009 انخفض هذا الفائض بالنسبة لسنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاد للارتفاع في الفترة 2010-2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 2012- 2014 إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.32 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

ويتضح أيضا من خلال الجدول بان انخفاض قيمة الدينار الجزائري جاءت بالنتائج التالية على الواردات والصادرات:

1- عدم استجابة الصادرات ويرجع ذلك إلى عدم مرونة الطلب على صادرات الجزائر من المحروقات وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة فرغم إتباع الجزائر سياسة التخفيض لقيمة العملة حسب نظرية المرونات لكن نلاحظ أن صادرات الجزائر النفطية وغير النفطية تتراجع عشوائيا، إذن فسياسة سعر صرف الدينار ليس لها أي تأثير على صادرات الجزائر بسبب هيكلها الريعي الذي يستجيب فقط لسوق البترولية، وأيضا نلاحظ ضعف شديد في صادرات الجزائر غير البترولية (بسبب أزمة الإنتاج) فهي شبه منعدمة.

2- إن عملية التخفيض التي عرفها الدينار الجزائري فشلت في تحقيق مبتغاها حيث أّن قيمة الواردات لم تتراجع أي أن الطلب على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.

3- التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي ما يعني أن نسب عالية من إيراداتنا تأتينا بالدولار الأمريكي في حين نتبضع باليورو باعتبار أن معظم وارداتنا من دول الإتحاد الأوروبيون، و بفعل أزمة اليورو تراجعت عائدات النفط بفعل انخفاض استهلاك الأوروبي للمحروقات جراء تعطل الجهاز الإنتاجي وبفعل سياسة التقشف التي تعتمدها الدول الأوروبية، كما لجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية تلك الخسائر، مما رفع فاتورة استيراد الجزائر وهذا ما نلاحظه خلال الفترة (2010-2014)، وبتالي ستتأثر البرامج التنموية للجزائر وسياسة تخفيض الدينار ستزيد الطين بلة.

وفي الأخير نستنتج أن أثر التخفيض معدوم على الصادرات الجزائرية ما دامت المحروقات تشكل معظم الصادرات وهذا ما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدوى تطبيق سياسة (التخفيض) التي لم تعط ثمارها .

ثالثا: علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار: إن تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر مرتبط بشكل أساسي بتطور أسعار النفط في الأسواق الدولية، وعادة ما يكون حجم الاحتياطي هو السبب الرئيسي في تغير سعر الصرف ولإبراز العلاقة يمكن عرض الجدول التالي:

الجدول(03): تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة(مليار دولار، دولار للبرميل- متوسط سنوي-)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البترول الخام (صحاري بلاند)	28.5	24.8	25.2	28.9	38.6	54.6	65.8	74.9	99.9	62.2	80.1	112.	111.	109.	100.
احتياطي الصرف(دون الذهب)	11.9	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.1	143.1	148.9	162.2	182.2	190.6	194.0	178.9

المصدر: بوزيد بورنان،" **تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة البليدة 2، الجزائر،2014-2015، ص203

ويمكن إيضاح العلاقة بين احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر وسعر صرف الدينار وأسعار البترول من خلال البيان التالي:

الشكل(01-): تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر بالموازاة مع تغير أسعار صرف الدينار خلال الفترة 2000-2014

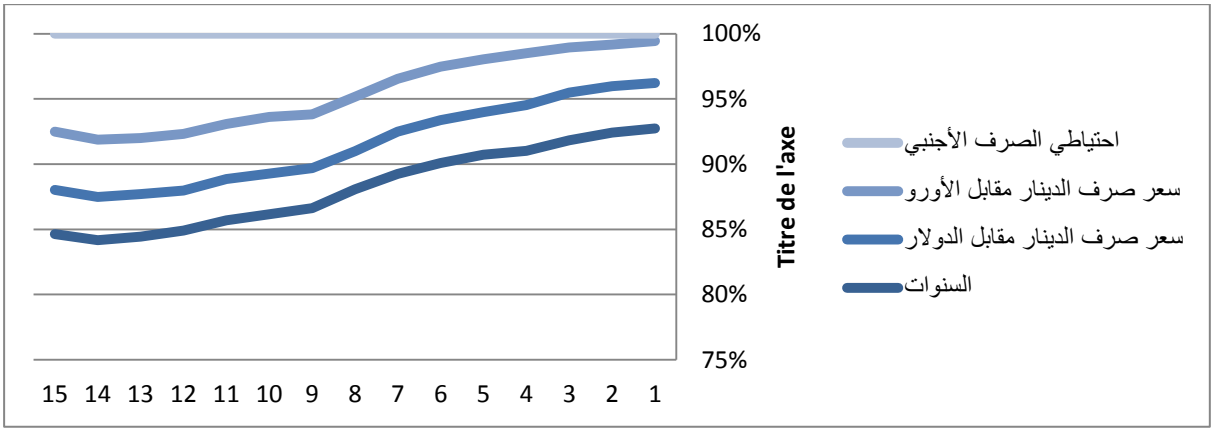

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى الجدولين السابقين

من خلال الجدول الشكل يمكن ملاحظة أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار البترول الخام وحجم الاحتياطات، وتغيرات سعر صرف الدينار ويمكن إبراز ذلك من خلال النقاط التالية:

1- انتقلت احتياطات الصرف من 24.85 مليار دولار سنة 2000 إلى99.97 مليار دولار سنة 2008 ليتوالى تشكل الاحتياطات لتصل إلى أعلى معدل لها بـ 194.01 مليار دولار في سنة 2013 ، بعد أن تجاوزت أسعار البترول عتبة 100 دولار للبرميل ابتداء من سنة 2011 ، نتيجة انتعاش السوق البترولية بعد التعافي من الأزمة.

2- أصبحت احتياطات صرف الجزائر منذ بداية 2000 المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، حيث تعتبر المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الجزائر(28). وبالتالي الارتفاع في احتياطي الصرف سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي الذي بدوره يرفع من معدلات التضخم وهذا ما يؤثر على قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض.

3- ومن الملاحظ من الجدول والبيان أنه كلما انخفض الدولار أمام اليورو، كلما تراجعت القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف، وهذا ما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للصادرات النفطية وزيادة قيمة الواردات، ومع اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية للجزائر(المدفوعات بالأورو والمقبوضات بالدولار) يحدث تآكل في القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الجزائرية، وهذا ما سيزيد من تدهور قيمة الدينار.

4- في سنة 2014 حدث انخفاض في حجم الاحتياطي حيث انتقل من 194.01 مليار دولار سنة 2013 إلى 178.93 سنة 2014 وهذا راجع لانخفاض سعر البترول من 109.55 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 100.71 دولار للبرميل في 2014 ، بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى قرار السعودية بالإبقاء على حصتها باعتبارها أكبر مصدر للنفط في

العالم، وتأثيرها على قرار منظمة الأوبك الذي يمثل إنتاجها حوالي ثلثي إمدادات العالم من هذه المادة (30 مليون برميل يوميا) مما حذا بالإبقاء على نفس سقف الإنتاج؛

5- إن توظيف أغلب احتياطات الجزائر في سندات الخزانة الأمريكية بمعدلات مردودية ضعيفة جدا لا ترقى لحجم المبالغ الموظفة، في ظل تدني معدلات الفائدة وارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن مخاطر الصرف،هذا ما سيزيد من تآكل القيمة الحقيقية لاحتياطات البلد (29).

النتائج:

- ✓ استطاعت الجزائر تسديد معظم دينها الخارجي خلال الفترة (2000- 2006) وهذا ما جعلها في وضعية خارجية مريحة، حيث كان الدين الخارجي من بين أسباب إتباع الجزائر سياسة تخفيض الدينار وهذا ساهم بدوره في تيسير انطلاق برامج التنمية الاقتصادية للألفية.
- ✓ أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار مثل ما حدث للجزائر وهذا للحفاظ على ثبات أسعار صادراتها وارداتها، وقد تدهورت قيمة الدينار الجزائري لعدة عوامل من أهمها التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار بضغط من صندوق النقد الدولي و التوجه لنظام التعويم .
- ✓ لا تعد أسعار البترول العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار ، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تأثر في سعر صرف الدينار مثلما أحدثته الأزمة المالية و أزمة الأورو، وأيضا توجد هناك عدة عوامل داخلية تساهم في تغير قيمة الدينار مثل ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.
- ✓ تعد سوق الصرف في الجزائر سوقا مابين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف العاجلة والآجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وتجزأ سوق الصرف عادة إلى سوق الصرف مابين البنوك العاجل و سوق الصرف مابين البنوك الآجل وتسمى السوق الرسمية، لكن قلة عرض العملة الصعبة في هذه السوق أنشأ ما يسمى بالسوق الموازية، ومع أزمة البترول الحالية حاولت الجزائر امتصاص السيولة من السوق الموازي عبر إنشاء مكاتب صرف جديدة .
- ✓ إن تخفيض سعر الصرف الدينار بموجب أسلوب المرونات الذي نصح به صندوق النقد الدولي لم يكن له الأثر الآني على الميزان التجاري، وبالتالي فان الحجة القائلة بالآن الرفع من الصادرات وتخفيض قيمة الواردات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة عمليا على الأقل بالنسبة للجزائر والدول الأحادية مادة التصدير، وبما أن رصيد الميزان التجاري هو المصدر الرئيسي لاحتياطات الصرف، فانه يمكن القول أن سياسة سعر الصرف غير الفعالة تساهم في ضياع فرصة الحصول على إيرادات أكبر جراء ارتفاع الصادرات، ومع اختلاف عملة

الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية للجزائر يحدث تآكل في القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الجزائرية، وهذا ما سيزيد من تدهور قيمة الدينار.

- ✓ أصبحت احتياطات صرف الجزائر منذ بداية 2000 المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، حيث تعتبر المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الجزائر، وبالتالي الارتفاع في احتياطي الصرف سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي الذي بدوره يرفع من معدلات التضخم وهذا ما يساعد على تدهور قيمة الدينار الجزائري . وتجدر الإشارة أنه منذ سنة 2003 أصبح معدل الصرف الفعلي الاسمي هدف وسيط لتحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بالموازاة مع الهدف النهائي وهو استهداف التضخم .

المراجع:

(1)Ahmed Henni ," **Economie De L'Algérie Indépendante** " ,ENAG ,Algérie ,1991 ,P26.

(2) بن علي بلعزوز ،" **محاضرات في النظريات النقدية والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2004، ص ص 216-217.

(3) سمير آيت يحي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص149- 154 .

(4) محمد بلقاسم حسن بهلول،"**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد)**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 194،195،163.

* **عملات الشركاء التجاريين في تلك الفترة هي:** الدولار الأمريكي، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الدولار الكندي، الكورون الدانماركي، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الليرة الايطالية، الفلورة الهولندية، الكورون النرويجي، الجنيه الإسترليني، البيزيتا الاسبانية، الكورون السويدي، والفرنك السويسري.

(5) محمود حميدات، " **مرجع سبق ذكره**"، ص ص 157- 158 .

(6) أحمد هني،" **العملة والنقود**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص139.

* **قانون القروض والبنوك:** هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، وحدد بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية مع إعادة الاعتبار لدور السياسة النقدية في تنظيم ومراقبة حجم الكتلة النقدية المتداولة وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، معتمدا على المخطط الوطني للقرض.

سياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف: لجأت إليه السلطات النقدية بداية من سنة 1987 حيث يتم تعديل سعر صرف الدينار بهدف إيجاد توافق بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية.

(7) محمود حميدات، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 15.

(8) شاكر القزويني،" **محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 160.

(9) محمد أمين بربري ،"**البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري**"، ملتقى دولي بعنوان أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 20-02- 2006، ص 4 .

* **مجلس النقد والقرض:** لقد تم إنشاءه وفقا للقانون النقد والقرض في 14-04-1990 ، وتم من خلاله الفصل بين السلطة النقدية و السلطة التنفيذية.

(10) إكرام مياسي،" **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**"، دار هومة، الجزائر، 2012، ص ص 182-288.

(11) دلال بن سمينة،" **مرجع سبق ذكره**"، ص ص 276-277.

(12) مراد عبد القادر ،"**دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص 31-32.

(13) إكرام مياسي،"**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 191-192 .

(14) دلال بن سمينة،"**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 252-253.

(15) مفيد عبد اللاوي،"**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 123،119،118.

(16) علي بطاهر،"**إصلاحات النظام المصرفي وأثرها على تعبئة المدخرات والتمويل والتنمية**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،غير منشورة، جامعة الجزائر،2005-2006، ص ص 52-55.

(17) "**www.aps.dz**،" http://www.aps.dz/ar/economie/1944-2000-2015 ، 29-03-2016 ، الساعة 11:30 صباحا. "

(18) نادية بولورغي،" **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية (دراسة حالة الجزائر)**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 215.

(19) زهير بن دعاس وشافية كتاف ، "**سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر 2001-2014)**"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014) ، أيام 11،12 مارس2015 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 17.

(20) نادية بولورغي،" **مرجع سبق ذكره**"، ص220.

(21) "**www.essalamonline.com**،" http:// /www.essalamonline.com ar/%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A9 ، 08-03- 2016، 14:30 مساءا.

(22) عبد الحميد مرغيت،" **تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/01/، 20- 04- 2016، 13:30 مساءا.

(23) داود سعد الله ،"**الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية**"، دار هومة، الجزائر، 2013، ص69.

(24) رشيد دريس ،" **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012**"، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11، جانفي 2014، ص 26.

(25) هدى بوحنيك،"**دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج**"، مجلة الباحث،08-2010، جامعة تبسة ،الجزائر، ص7، httprevues.univ-ouargla.dzimagesbannersASTimageselbahithimagesBAHIN08R0808.pdf ، 02-02-2016، 15:30 مساءا.

(26) نادية بلورغي، "**تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الاورو متوسطية (دراسة حالة الجزائر)**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 215.

(27) بوزيد بورنان،"**مرجع سبق ذكره**"، ص199.

(28) www.bank-of-algeria.dz،http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2009.pdf ، ص18. مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، "**تطور الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**"،

(29) بوزيد بورنان،"**مرجع سبق ذكره**"، ص204.